

من مسائل النحو في معجم لسان العرب وآراء النحويين فيها

أبو حنيفة عمر الشريف علي عمر محمد فوزي فتوح سليمان

قسم اللغة العربية/ كلية العلوم والآداب بظهران الجنوب/ جامعة الملك خالد/ المملكة العربية السعودية

mftooh@kku.edu.sa

محمد عبد الله آل مزاح القحطاني

قسم اللغة العربية/ كلية الدراسات الإنسانية/ جامعة الملك خالد/ المملكة العربية السعودية

mmazzah@kku.edu.sa

تاريخ نشر البحث: 2021/6/15

تاريخ قبول النشر: 2021/4/19

تاريخ استلام البحث: 2021/3/29

المستخلص:

يُعالجُ البحثُ بالدراسة القواعد النحوية الواردة في معجم لسان العرب وآراء النحويين فيه، رابطتين ذلك بما ورد في أمات الكتب النحويّة، وقد أتت أهمية هذا البحث في أنه يُلقي الضوء على مسائل نحوية مختلفٍ فيها، ودراستها في مكان واحدٍ لتذليل الصعاب على دارسِ النحوِ واللغة وربطها بالمعنى اللغوي الذي وردت فيه، إضافةً إلى ربطِ دراسة المعنى اللغوي في لسان العرب بالمنهج النحوي الوارد في أماتِ الكتب النحويّة، ويهدفُ البحثُ إلى الوقوف على دراسة المسائل النحوية في لسان العرب وآراء النحويين فيها، ومعرفة أثر إيراد القضية النحوية في تأدية المعنى اللغوي، وقد جمع البحثُ بين طرفي القضية التي تتعلق بدراسة المعنى اللغوي للمفردات العربية وخروجه إلى أبواب النحو، ولطبيعة البحث أنتهج فيه المنهج الوصفي وأخذ من أدواته التحليل، وقد جعلت حدوده المسائل النحوية التي اختلف فيها النحويون وعبر عنها ابن منظور في معجمه.

الكلمات الدالة: المسائل النحوية، لسان العرب، الآراء النحوية

Some Grammatical Issues in “Lisan al-Arab” Dictionary and the Grammarians’ Opinions in it

Abohaneefa Omeralshareef Ali Omer – Mohamed Fawzy Fotouh Soliman
Department of Arabic/ College of Art & Sciences-Dhahran Alajnounb, King Khalid University, KSA

Mohammed Abdullah Al mazah Al quhtani
Department of Arabic/ College of Human Studies/ King Khalid University, KSA

Abstract

The research deals with the study of the grammatical rules contained in the dictionary of Lisan al-Arab and the opinions of the grammarians in it, linking this to what was mentioned in the basic books of grammar. In addition, it links the study of the linguistic meaning in the Arabic language to the grammatical approach. The research aims to study the grammatical issues in the dictionary of Lisan al-Arab and the opinions of the grammarians in it and to know the effect of introducing the grammatical issue on the performance of the linguistic meaning. The research joined between the two sides of the issue related to the study of the linguistic meaning of the Arabic vocabulary and its relation to grammar. The

nature of the research demand adopting the descriptive approach and the analysis was taken from its tools. The limits of the research were made in line with the grammatical issues in which the grammarians differed and expressed by Ibn Mandhur in his dictionary.

Key words: Grammatical issues; Lisan al-Arab; Grammatical viewpoints

المقدمة:

مما لا شك فيه أن علم النحو من أرفع العلوم قدرًا، وأوثقها صلةً بكتاب الله - وكفاه هذا الشرف - ذلك بأنه ما من علم يتصل بهذا الكتاب العزيز إلا كان له من الشرف أعلى مكانة. والنحو علم يهتم بأواخر الكلم ويضم داخله أبوابًا مختلفة من "مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ومجزومات وتوابع"؛ وقد اهتم علماء اللغة منذ سيبويه - عليه رحمة الله - في كتابه (الكتاب) بهذا العلم أيما اهتمام، وأولوه مكانة عظيمة بالبحث والتتقيب بإثبات قواعده بالاتفاق عليها، والاختلاف فيها وإثبات هذا كله بالدليل والبرهان، ولا نكاد نجد كتابًا كتب في النحو إلا ودخله ما يُشير إلى مذهب أو رأي نحوي بخلاف في مسألة أو اتفاق فيها، وقد امتدت هذه الإشارات إلى المعاجم اللغوية بآراء علماء اللغة في معنى من المعاني، أو لغة من اللغات، أو وزن كلمة، وكذلك ما أُشير فيه إلى مسائل النحو بتقعيد قاعدة أو إشارة إلى رأي نحوي أو مذهب من المذاهب، ومن تلك المعاجم التي زخرت بهذه المسائل: معجم لسان العرب لابن منظور، هذا السفر الذي ضم بين صفحات مجلداته الكثير من ألفاظ اللغة دراسةً وتقصيًّا، وقد دُرست كثير من قضاياها اللغوية المختلفة من باحثين، وذلك لأهميته، وشموله، ولكونه اعتمد في مادته مجموعة من المعاجم اللغوية قبله كما صرح بذلك مؤلفه في مقدمته في المعجم، وهذه المصادر هي: تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهرري، والمحكم لأبي الحسن بن سيده، والصحاح لإسماعيل بن حماد الجوهري، والتبتيبة والإيضاح عمًا وقع في الصحاح لعبد الله بن بري، والنهائية في غريب الحديث والأثر لأبي السعادات بن الأثير [1: 11-12]. هذا، والدراسات التي اتخذت من لسان العرب مصدرًا لها تعددت موضوعاتها فاهتم بعضها بدراسة الشاهد النحوي فيه، وأخرى اهتمت بذكر الشاهد القرآني، وبعضها اهتم بالاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، واهتم بعضها الآخر ببعض قضايا النحو، مثل: التعجب السماعي في لسان العرب، ومختارات من المسائل النحوية، ولفيف منها اهتم بذكر آراء العلماء في مسائل لغوية، أو صرفية، أو نحوية، وهلم جرا.

تجيء هذه الدراسة الموسومة بـ: من مسائل النحو في معجم لسان العرب وآراء النحويين فيها، معالجةً لبعض القواعد النحوية الواردة في المعجم ودراسة آراء النحويين لهذه المسائل وربطها بما ورد في كتب النحو عامة، وكتب النحو التي اهتمت بمسائل الخلاف، وقد جعلنا طبعة دار المعارف بتحقيق الأستاذة عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي مصدرًا رئيسًا لهذه الدراسة لما فيها من تنقيح لمادة المعجم، والله الموفق، وهو يهدي السبيل.

مشكلة البحث:

يُعالجُ هذا البحث بالدراسة مسائل النحو المختلف فيها في لسان العرب، وآراء النحويين فيها، ومعرفة هذه الآراء من خلال المؤلفات النحوية المختلفة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث في كونه يُلقى الضوء على مسائل نحوية مختلف فيها، ودراستها في مكان واحد لتذليل الصعاب على دارس النحو واللغة وربطها بالمعنى اللغوي الذي وردت فيه، إضافة إلى ربط دراسة المعنى اللغوي في لسان العرب بالمنهج النحوي الوارد في أمات الكتب النحوية.

أهداف البحث: تتلخص أهداف هذا البحث في:

- 1- الوقوف على دراسة المسائل النحوية في لسان العرب وآراء النحويين فيها.
- 2- معرفة أثر إيراد القضية النحوية في تأدية المعنى اللغوي.
- 3- معرفة العلاقة التي تربط المعنى اللغوي للمفردات العربية والمعنى النحوي.
- 4- معرفة آراء النحويين في المسائل النحوية في لسان العرب، ومحاولة جمعها في مكان واحد.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات أخذت الموضوع بالدراسة من حيث دراستها المسائل النحوية، منها: دراسة محمود محمد الحريبات، عنوانها: المسائل النحوية في معجم لسان العرب لابن منظور، بحث علمي منشور في مجلة أماراباك الأكاديمية الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، العدد الثاني 2010م، درس فيها الباحث: تعريف ابن منظور للنحو، والإعراب وبعض المسائل النحوية في بعض المواد اللغوية، والأوجه النحوية فيها، وتتفق هذه الدراسة مع دراستنا هذه في كونها درست بعض المسائل النحوية في لسان العرب، وتختلف معها في أنها دراسة درست شذرات من المسائل النحوية وبعض مسائل الصرف، مثل: شواذ الجمع، والخلاف حول وزن العلم والجمع على غير قياس، وأن هذه الدراسة تدرس بعض المسائل النحوية الواردة في اللسان وآراء النحويين فيها. و دراسة داود بن سليمان بن عبد الله الهويمل، عنوانها: المسائل النحوية في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن (723- 804) جمعاً وعرضاً ودراسة، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، 1437- 1438هـ، أخذ فيها الدارس بالدراسة الأسماء المبنية، والأسماء المعربة، ثم عرض لبعض المسائل النحوية والخلاف النحوي بين المؤلف والنحويين، دراسة دفع الله حمد الله الحسين، عنوانها: مختارات من المسائل النحوية في لسان العرب لابن منظور، بحث منشور، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، العدد الثاني، 1437هـ، 2015م، أخذ الباحث فيها بالدراسة بعض الأدوات والحروف، ومختارات من تعدد الأوجه الإعرابية، والتعدي والوزوم، وقضية الحمل على المعنى، ودرسته هذه فتحت المجال لدراسة بعض المسائل النحوية التي وردت في لسان العرب وكان فيها خلاف بين النحويين.

منهج البحث: ينحى البحث المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته طبيعة الدراسة.

خطة البحث: اقتضت طبيعة البحث أن يُقسَّم إلى تمهيد وثلاثة محاور، اختص التمهيد بلمحة عن حياة ابن منظور ومعجمه، والنحو واهتمامه، واختص المحور الأول منه بالأسماء الستة وما قيل فيها، ثم جاء المحور الثاني مناقشاً للعامل النحوي ورافع الخبر من وجهة نظر ابن منظور، وآراء النحويين في هذه المسألة، واختص

المحور الثالث بحديث عن بعض الحروف والأفعال والأبواب النحويّة التي كان لابن منظور ميولٌ فيها لمذهب نحوي بعينه.

هذا، ولسنا نرى أنّ ما قدّمناه في هذا البحث، هو كل ما يخص مسائل النحو المُختلف فيها في معجم ابن منظور، لكننا حاولنا أن نعرض لشذرات من هذه المسائل من وجهة نظرٍ نحسبُ أنها تكونُ مفتاحاً لدراسةٍ مستفيضة لهذه المسائل تصنعُ معجماً نحويّاً يُرتبُ حسب أبواب النحو المعروفة، والله نسألُ التوفيقَ والسداد.

التعريف بابن منظور ومعجمه، والنحو واهتمامه:

أولاً- ابن منظور ومعجمه لسان العرب:

هو "محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن منظور الرُّبَيْعِي الإفريقي" [2: 7/1]، اشتهر بنسبه إلى جده السابع ابن منظور، وهو من ولدِ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتِ الصَّحَابِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ [3: 269/5]، [4: 262/4]، ولد ابن منظور في القاهرة، وقيل في طرابلس سنة 630هـ/1232م، وتوفي سنة 711هـ/1311م. [1: 7/1]، [2: 108/7]. كان محدثاً فقيهاً بإجماع من ترجم له، وقد عمِلَ في ديوان الإنشاء بالقاهرة، ثم تولى القضاء في طرابلس، وهو والد القاضي قطب الدين بن المكرم [3: 270/5] أحد تلامذته.

هذا، وقد كان ابنُ منظور شغوفاً بالقراءة والتأليف، "وكان مغرماً باختصار كتب الأدب المطولة، اختصر الأغاني، والعقد والذخيرة" [4: 263/4]، وعاد في آخر حياته إلى مصر التي توفي بها سنة 630هـ [1: 7/1].

أما عن معجمه، فقد ذكرنا في المقدمة أنه اعتمد في مادته مجموعة من المعاجم اللغوية قبله، وهذه المصادر هي: تَهْدِيبُ اللُّغَةِ لِأَبِي مَنْصُورِ الْأَزْهَرِيِّ، وَالْمُحْكَمُ لِأَبِي الْحَسَنِ بْنِ سَيِّدِهِ، وَالصَّحَاحُ لِإِسْمَاعِيلِ بْنِ حَمَّادِ الْجَوْهَرِيِّ، وَالتَّنْبِيهُ وَالْإِيضَاحُ عَمَّا وَقَعَ فِي الصَّحَاحِ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِّي، وَالنِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ لِأَبِي السَّعَادَاتِ بْنِ الْأَثِيرِ [1: 11/1-12]. ويُعدُّ هذا المعجم من أكبر المعاجم اللغوية حجماً وأغزرها مادة، وقد عُنِيَ به عناية كبيرة من استشهد بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية وشرح لغريب الحديث، والاستشهاد بالآيات الشعرية، وذكر كثير من المسائل اللغوية المختلفة. ويقول مؤلف المعجم عن سبب تأليفه له: "وإني لم أزل مشغولاً بمطالعات كتب اللغات والاطلاع على تصانيفها، وعلل تصانيفها، ورأيت علماءها بين رجلين: أما من أحسن جمعه فإنه لم يحسن وضعه، وأما من أجاد وضعه فإنه لم يجد جمعه، فلم يفد حسن الجمع مع إساءة الوضع، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع" [1: 11/1] وهو مقدمة لما أراد فعله، وهو حفظ أصول اللغة وقواعدها، يقول في موضع آخر: فإني لم أقصد سوى حفظ أصول هذه اللغة النبوية وضبط فضلها، إذ عليها مدارُ أحكام الكتاب العزيز، والسنة النبوية، ولأن العالم بغوامضها يعلم ما توافق فيه النية اللسان، ويخالف فيه اللسان النية، وذلك لما رأيتُه قد غلب في هذا الأوان من اختلاف الألسنة والألوان، حتى أصبح اللحن في الكلام يُعدُّ لحناً مردوداً، وصار النطق بالعربية من المعايير معدوداً. وتتافس الناس في تصانيف الترجمات في اللغة الأعجمية، وتفاصحوا في غير اللغة العربية، فجمعت هذا الكتاب في زمن أهل بغير لغته يفخرون، وصنعتُه كما صنع نوح الفلك وقومُه منه يسخرون، وسميته لسان العرب" [1: 13/1]. وإلى هذا المعنى ذهب عبد الواحد

الوافي فضلاً عن ذكر امتيازه، يقول: " ويمتاز لسان العرب بالدقة في تحري الحقيقة والتفصيل في شرح الكلمات والتوسع في الاستشهاد على المعاني والآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأشعار العرب وأمثالهم وخطبهم، فهو بهذا دائرة معارف وليس معجماً لغوياً فحسب" [5: ص216].

ثانياً- النحو تعريفه واهتمامه:

النحو في اللغة مأخوذٌ من: نَحَا نَحْوَهُ، إِذَا قَصَدَهُ [1: 4371/48]، وَنَحَوْتُ الشَّيْءَ أَتَمَمْتَهُ، والنحو: القصد والطريق، يُقَالُ: نَحَوْتُ نَحْوَكُ، أَي قَصَدْتُ قِصْدَكَ، وَنَحَوْتُ بَصْرِي إِلَيْهِ: صَرَفْتُهُ [6: ص 2503]، و نحا إلى الشيء نحواً: مال إليه وقصده [7: 908/2]، ومادة نحا تدور في المعاجم اللغوية حول معنى: "القصد"، وعن المعنى الاصطلاحي نجد له إشارة عند ابن منظور في لسانه عند حديثه عن مادة نحا، يقول: "والنحو: إعراب الكلام العربي" [1: 4371/48]، ويُعرِّفه ابن جني بقوله: هو "انتحاء سمت العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالثنائية، والجمع، و التكتير، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من غير أهل العربية بأهلها في الفصاحة [8: 34/1]، والنحو: علمٌ يهتم بضبط أواخر الكلمات الأمر الذي دعا بعض الباحثين يطلقون عليه اسم الإعراب، ويعرفونه به، ومن ذلك: "الإعرابُ"، وهو ما يُعرَفُ اليوم بالنحو": علمٌ بأصول تُعرف بها أحوالُ الكلمات العربيَّة من الإعراب والبناء". [9: 9/1]، ومن التعريف نلمحُ أن اهتمام النحو، هو: الكلمات العربية وما يطرأ عليها من تغيير.

القول في الأسماء الستة:

الأصلُ في أنواع الإعراب أن يكونَ الرفع بالضمة، والنصب بالفتحة، والجر بالكسرة والجزم بالسكون، وقد تنوب عن هذه العلامات علامات فرعية ذكرها علماء النحو في أبواب بعينها، ومن هذه الأبواب: الأسماء الستة التي اختلف النحاة في أصلها وإعرابها والاعتلال لهما، وقد ذكر ابن منظور في معجمه أصل هذه الأسماء، والآراء التي ذكرت فيها رابطاً ذلك بالمعنى اللغوي الذي وردت فيه، يقول في حديثه عن "أب": والأب: أصله أبو بالتحريك، لأن جمعه آباء، مثل قفا وأقفاء ورحى وأرحاء، فالذاهب منه واو، لأنك تقول في الثنية: أبوان [1: 15/1]، أي أن الواو، والألف والياء زيدت للدلالة على الثنية والجمع، وهو رأي البصريين [10: ص28]، وتعليل ذلك ما ذكره البصريون أيضاً في قولهم: "ألا ترى أن الواحد يدل على الأفراد فإذا زيدت دللت على ثنية أو جمع، فصارت من تمام صيغة الكلام التي وضعت لذلك المعنى، فهي كالتاء في (قائمة) والألف في (حبل) [10: ص28].

وبعضُ العرب يقول أبان على النقص [1: 15/1]، وهذه اللغة عبر عنها ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك في قوله: "فإحدى اللغتين النقص، وهو حذف الواو والألف والياء" [11: 49/1]، وهي لغة نادرة في غير "هن"، وقد ذكر ذلك ابن مالك في قوله: [12: ص4] وفي أب وتالييه يندرُ وقصرها من نقصهن أشهر

جمع الأسماء الستة جمع المذكر السالم:

وإذا جُمعت بالواو والنون، قلت: أبون، وكذلك أخون وحمون وهنون[1: 15/1]. قال الشاعر الكمي¹: [552/7:13]

فلما تعرفن أصواتنا بكين وفديننا بالأبينا

قال سيبويه في توضيح هذه المسألة وتأصيلها: "وسألت الخليل عن "أب"، فقال: إن ألحقت به النون والزيادة التي قبلها، قلت: أبون، وكذلك "أخ" تقول: أخون، لا تُغَيَّرُ البناء، إلا أن تُحدِّثَ العرب شيئاً، كما تقول: "دمون"[14: 405/3]، ولا يتغيَّرُ بناء هذه الأسماء عما بنته العرب عليه، وتجمعه بالواو والنون، أو بالياء والنون "فإنك تقول: أبون وأبين"[13: 552/7]، وهو الذي سُمي بالملحق بجمع المذكر السالم غير المستوفي شروطه، كما ذكر ذلك صاحب شرح التسهيل، في قوله: "وأما قولهم في أب وأخ وهن: أبون وأخون وهنون، فأصله: أبوون وأخوون وهنوون، ثم حذفت ضمة الواو تخفيفاً، فالتقى ساكنان فحذف سابقهما، وبقيت ضمة العين مباشرة في اللفظ لوao الجمع. ويقال في غير الرفع، أبين"[15: 95/1-96]، والأصل الذي ذكره ابن مالك في هذا الجمع لا يُذكر في الجمع "مع أنك تقول في التنثية: أبوان..."[13: 553/7]، بإثبات الواو، وقد قال بشذوذ هذا الجمع السيوطي في همع الهوامع عند حديثه ما يلحق بجمع المذكر السالم، ومنها: بنون وأبون وأخون وهنون وذوو، ووجه شذوذها أنها غير أعلام ولا مشتقات"[16: 155/1]، ونُقِلَ عن ابن مالك: ولو قيل في حم: حمون لم يُمتنع لكن لا أعلم أنه سُمع...، وعن ثعلب أنه يُقال في فم: فمون"[16: 155/1]، ذلك إذا لم تُضَفْ فإن الميم تُجعل عماداً للفاء"[1: 3471/38]، ذلك لأن الواو والياء والألف يسقطن مع التنوين فكرهوا أن يكون اسم بحرف مغلق، فعمدت الفاء بالميم، إلا أن الشاعر قد يضطر إلى إفراد ذلك بلا ميم فيجوز له في القافية كقولك:

خالط من سلمى خياشيم وفا[17: ص424]

قال: وأما "فو وفي وفا" وإنما يُقال في غير الإضافة إلا أن العجاج قال: خالط من سلمى خياشيم وفا، وربما قالوا ذلك في غير الإضافة، وهذا قليل"[1: 3471/38]، وقد قال أبو علي في التذكرة إن الألف في "فا" عين الفعل وليست بدلاً من التنوين"[18: ص203]، فتكون بذلك محذوفة اللام. وأصل الفم: فوه لقولك في الجمع أفواه، فحذفت منه الهاء وأبدل من الواو ميماً ليصبح تحريكها في الإعراب، فإذا أضفته رددته إلى الأصل فقلت: فوه وفاه وفيه، ولا يُستعمل هكذا إلا مضافاً، وأما قول العجاج: "وفا" بدون الإضافة فإنه حذف المضاف للعلم به"[18: ص203]، وقال ابن مالك: أراد خياشيمها وفاهها، فحذف المضاف إليه ونوى الثبوت، وأبقى المضاف على الحال التي كان عليها"[15: 50/1]

¹ -البيت للكميت في المقاصد الشافية في شرح الخلاصة في الكافية، 552/7، وهو غير موجود في ديوان الكمي، ونُسب إلى زياد واصل السلمي كما في هامش الكتاب نفسه.

ومما مضى- في هذا قول جمع "أب وأخ" - نخلص إلى أنه يوقف عليه بالسماع، وأيضاً من ذلك قرأ بعضهم:² [15/1: 1] ، [112/1: 19] (إِلَهَ أَيْبِكَ إِيرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ) سورة البقرة من الآية 133 يريد جمع أب، أي أبنائك فحذف النون للإضافة [15/1: 1]. وعلى ذلك يكون "أبيك" جمع أب على الصّحّة.

القولُ في إعراب الأسماء الستة:

أما عن إعراب الأسماء الستة، فيقول ابن منظور عنها في معرض حديثه عن: "أخ وأب" قال: ولا يقال "أخو وأبو" إلا مضافاً، تقول: هذا أخوك وأبوك ومررت بأخيك وأبيك ورأيت أخاك وأباك، وكذلك حموك وهنوك وفوك وذو مال، فهذه الستة الأسماء لا تكون موحدة إلا مضافة، وإعرابها في الواو والياء والألف؛ لأن الواو فيها وإن كانت من الكلمة نفسها ففيها دليل على الرفع، وفي الياء دليل على الخفض، وفي الألف دليل على النصب، قال ابن بري عند قوله لا تكون موحدة إلا مضافة وإعرابها في الواو والياء والألف، قال: ويجوز أن لا تضاف وتعرب بالحركات نحو هذا أبٌ وأخٌ وحمٌ وفمٌ ما خلا قولهم (ذو مال) فإنه لا يكون إلا مضافاً [40/1: 1]، وهو رأي الكوفيين [20: 15] وإلى هذا المعنى ذهب ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك، وهو: أن هذه الأسماء تُعرب بالحروف إذا أُضيفت، وإن لم تُضف أُعربت بالحركات الظاهرة "هذا أبٌ ورأيتُ أباً ومررتُ بأبٍ" [11: 53/1]. هذا، وقد خرج عما لا يُستخدم مفرداً "نو"، يقول ابن منظور عنه: "وأما "نو" الذي بمعنى صاحب فلا يكون إلا مضافاً، وإن وصفت به نكرة أضفته إلى نكرة، وإن وصفت به معرفة أضفته إلى الألف واللام، ولا يجوز أن تضيفه إلى مضمرة ولا إلى "زيد" وما أشبهه" [1477/17: 1] وهذا الرأي قال به ابن عقيل شارحاً لألفية ابن مالك [45/1: 11]، ومن إضافته إلى النكرة قول الله تعالى: (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ) سورة البقر، من الآية 280، ومن إضافتها إلى مُعَرَّفٍ (بأل) قول الله تعالى: (فِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ) سورة الفجر، من الآية 10. والذي يُفهم مما ذهب إليه ابن منظور عن إعراب هذه الأسماء بالحروف أنه وافق البصريين من وجه، وهو أنها "معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب" [20: 13]، واحتجوا بأن قالوا: "إنه معرب من مكان واحد" لأن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى، وهو الفصل، وإزالة اللبس [20: 16]. وموافقته للكوفيين من وجه آخر، وهو: في إعرابها وهي مفردة وإعرابها بالحركات الظاهرة، حيث قالوا: "أجمعنا على أن هذه الحركات-التي هي الضمة والفتحة والكسرة- تكون إعراباً لهذه الأسماء في حال الأفراد، نحو قولك: "هذا أبٌ لك"، ورأيتُ أباً لك، ومررتُ بأبٍ لك" وما أشبه ذلك، والأصل فيه "أبو" فاستقلوا الإعراب على الواو، فأوقعوه على الباء [20: 15].

2 - والقراءة لابن عباس، والحسن، ويحيى بن يعمر، وعاصم الجحدري، وأبي رجا، بخلاف، المحتسب في كتاب تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 112/1.

القول في العامل ورافع المبتدأ والخبر:

عَرَّفَ ابن منظور العامل بقوله: " والعامل في العربية ما عَمَلَ عملاً فرفع أو نصب أو جر، كالفعل والنَّاصب والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضاً، وكأسماء الفعل، وقد عَمَلَ الشيء في الشيء أحدث فيه نوعاً من الإعراب" [1: 3108/35]، وما ذكره ابن منظور إشارة إلى نوع العامل اللفظي الذي يعمل فيما بعده الرفع والنصب والجر والجزم [21: 35] والملاحظ أنه أخرج العامل المعنوي عن العمل، ويظهر ذلك في رأيه عن رافع المبتدأ والخبر، يقول في توضيحه لمعنى الرَّفْع: "والرفع في الإعراب كالضم في البناء، وهو من أوضاع النحويين، والرفع في العربية خلاف الجر والنصب، والمبتدأ مرفاع للخبر؛ لأنَّ كل واحد منهما يرفع صاحبه" [1: 1692/19]، وهو بذلك يُوافق رأي الكوفيين الذين يرون "أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان" [20: 40]، ومعنى ذلك أنَّ كلًّا منهما يحتاج إلى الآخر، وكلُّا منهما عامل في الآخر ومعمول له، وهذا -على رأينا- لا يستقيم، ذلك بأنَّ الأمر يحتمل أن يكونَ منهما قبل الآخر في كل الحالات، وهذا لا يستقيم، فضلاً عن أنَّ الخبر هو: "الجزء المكمل للفائدة" [11: 201/1] أي هو: صفة لموصوف، والصفة تتبع موصوفها، وهو العامل فيها، وأنَّ العامل في المبتدأ هو العامل المعنوي "الابتداء"، وهذا رأي البصريين، والابتداء، هو: اهتمامك بالشيء قبل ذكره وجعلك له أوَّلًا لثانٍ يكون الثاني حديثاً عنه، وهو الصحيح [10: 31]، وهو الذي نظمنا إليه ويقبله العقل.

القول في "ما" العاملة عمل ليس:

وتكون نفيًا نحو: ما خرج زيدٌ وما زيدٌ خارجًا، فإن جعلتها حرف نفي لم تعملها في لغة أهل نجد لأنها دَوَّارَةٌ، وهو القياس، وأعملتها في لغة أهل الحجاز تشبيهاً بليس، تقول: ما زيدٌ خارجًا وما هذا بشرًا" [1: 4293/47]، ولغة أهل الحجاز التي أشار إليها ابن منظور جاء بها القرآن الكريم في الآية الكريمة: (مَا هَذَا بَشَرًا) سورة يوسف، من الآية 31، فيكون "هذا" في محل رفع اسم ما، و"بشرًا" خبرها، وقد ذكر سيبويه هذه اللغة في كتابه في قوله: "هذا باب ما أُجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف "ما". تقول: ما عبدُ الله أخال، وما زيدٌ منطلقًا [14: 57/1]، ولغة بني تميم إهمالها، "وأما بنو تميم فيجرونها مجرى "أما وهل" أي لا يُعملونها في شيء. وهو القياس، لأنه ليس بفعل وليس ما كليس، ولا يكونُ فيها إضمار" [14: 57/1]، والذي نخلصُ إليه أنَّ ما ذهب إليه سيبويه، وابن منظور يُوافقُ بني تميم في عدم إعمالِ هذا الحرف إعمال "ليس" لعدم فعليته، أما نصبها للخبر على لغة أهل الحجاز، فقد اختلف فيه البصريون والكوفيون، فذهب الكوفيون إلى أنَّ الخبر منصوب بحذف حرف الخفض، وحثهم في ذلك أنَّ القياس فيها ألا تعمل ألبتة، لأنها مشتركة بين الفعل والاسم، ولهذا كانت مهمة غير معملة في لغة بني تميم، وهو القياس، وإنما عملت عند أهل الحجاز لتشبيهم لها بليس، وهو شبه ضعيف فلا تقوى على العمل في الخبر، والأصل "ما هائم" على حذف حرف الخفض، أما البصريون فيرون أنها تعمل في الخبر وهو منصوب بها، ودليل ذلك أنَّ "ما" أشبهت "ليس" فوجب أن تعمل عملها، وهو الرفع والنصب، ودخولها على المبتدأ والخبر

كليس"، وحملها معنى النفي أوجب أن يكون عملها في الاسم الرفع، وفي الخبر النَّصْب [20: ص144-145]، إضافةً إلى دخول الباء على خبر "ما" كما صحَّ دخولها على خبر "ليس"، نحو: "ما زيدًا بقائم".

القول في عسى:

يقول ابن منظور: "عسى: طمع وإشفاق، وهو من الأفعال غير المتصرفة؛ وقال الأزهري: عسى حرف من حروف المقاربة، وفيه ترخُّ وطمع؛ قال الجوهري: لا يتصرف لأنه وقع بلفظ الماضي لما جاء في الحال، تقول: عسى زيد أن يخرج، وعست فلانة أن تخرج، فزيدٌ فاعل عسى وأن يخرج مفعولها وهو بمعنى الخروج إلا أن خبره لا يكون اسمًا، لا يقال عسى زيد منطلقًا" [1: 2949/33] [6: ص2425]، وتخرّج هذه المسألة على رأي النحويين، أن معنى الطمع ما ذكره ابن يعيش في شرحه لمفصل الزمخشري: "معناه الطمع والإشفاق، أي طمعٌ فيما يستقبل، وإشفاقٌ أن لا يكون، وهو فعل غير متصرف معناه المقاربة على سبيل الترجي" [22: 115/7]، ومعنى مقاربة أي: "مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها. ولهذا المعنى كانت محمولة على باب "كان" في رفع الاسم ونصب الخبر" [22: 115/7] إلا أن خبرها لا يكون مفردًا، قال سيبويه في كتابه: "وتقول عسى أن يفعل، وعسى أن يفعلوا، وعسى أن يفعلوا، وعسى محمولة عليها أن" [14: 158/3]، ويُفهم أن "أن" أصلٌ في خبر "عسى" إلا إذا جاءت بمعنى "كاد"، قال سيبويه: "واعلم أن العرب من يقول: عسى يفعل، فيشبهها بكاد يفعل، فيفعل حينئذٍ في موضع الاسم المنصوب في قوله: "عسى الغوير أبوسًا" [14: 158/3]، وقد حكى ذلك ابن منظور في معجمه، وقالوا: "عسى الغوير أبوسًا أي كان الغوير أبوسًا؛ حكاه سيبويه؛ قال الجوهري: أما قولهم: عسى الغوير أبوسًا، فشاذ نادر، وضع أبوسًا موضع الخبر، وقد يأتي في الأمثال ما لا يأتي في غيرها، وربما شبهوا عسى بكاد واستعملوا الفعل بعده بغير "أن" فقالوا عسى زيد ينطلق" [1: 2949/33]، [6: ص2426]، [14: 115/3]، وقد أجراه سيبويه مجرى كان في قوله: "فهذا مثلٌ من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان" [14: 115/3]، وليس شاذًا كما ذكر ذلك الجوهري، [6: ص2426] وقد خرَّجه ابن منظور بمعنى "كان" كما ذهب إلى ذلك سيبويه في قوله السابق. وأما منع هذا الفعل من التصرف فلأنها أجريت مجرى "ليس"، إذ كان لفظها لفظ الماضي، ومعناها المستقبل؛ لأن الرّاجي إنما يرجو في المستقبل لا في الماضي، فصارت كـ"ليس" في أنها بلفظ الماضي، ويُنفى بها الحال، فمُنعت لذلك من التصرف كما منعت "ليس" [22: 116/7]، وهو تعبير الجوهري في قوله: "لا يتصرف لأنه وقع بلفظ الماضي لما جاء في الحال" [1: 29949/33] [6: ص2425].

القول في كم:

ذهب ابن منظور إلى أن "كم" اسم، وهو سؤال عن عدد" [1: 3932/43]، وقد ذهب البصريون إلى هذا المعنى، وذكروا أن "كم" مفردة موضوعة العدد، إذ الأصل في الأسماء الإفراد" [10: ص41]، وهو ردُّ إلى ما ذهب إليه الكوفيون إلى أن "كم" مركبة، وأصلها "ما" زيدت عليها الكاف، لأن العرب قد تصل الحرف من أوله وآخره" [10: ص41]، والأمر ليس كذلك، فكم: "اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار، وليست مركبةً خلافاً للكسائي

والفراء، فإنها عندهما مركبة من كاف التشبيه و"ما" الاستفهامية محذوفة الألف، وسكنت ميمها لكثرة الاستعمال" [23:ص261]. والذي يُلاحظ أنّ الكوفيين في هذه المسألة ليس لهم دليل مقنع لما ذهبوا إليه.

القول في كي:

"كي" حرف من حروف المعاني ينصب الأمثال بمنزلة أن، ومعناه العلة لوقوع الشيء كقولك جئت لكي تُكرمني" [1:3971/44]، وهي ناصبة عند ابن منظور، وقد اختلف النحاة فيها بين عمل النصب للفعل المضارع، وجر الاسم، فذهب الكوفيون أنّ كي لا تكون إلا حرف نصب، ولا يجوز أن تكون حرف خفض، وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرف جر [20:ص455]، وحجة الكوفيين في عدم مجيئها حرف خفض كونها من عوامل الأفعال، والجر من خواص الأسماء إضافة إلى دخول اللام عليها، كقولك: "جئتُ لكي تفعل هذا"، واللام حرف خفض، وحرف الخفض لا يدخل على حرف خفض مثله، أما البصريون، فحجبتهم صحة دخولها على "ما" الاستفهامية كدخول اللام وغيرها" [20:ص455]، والذي جاء به ابن منظور في معجمه عن دخول "ما" على كي، قوله: "وقد توصل كي بما ولا، فيقال: تَحَرَّرَ كَيْلًا تَقَعُ، وخرج كيما يُصَلِّي [1:3971/44]، قال الله تعالى: (كَيْ لَأ يَكُونَ دَوْلَةٌ بَيْنَ الْأَعْنِيَاءِ مِنْكُمْ) سورة الحشرة من الآية 7، مع بقائها ناصبة للفعل المضارع، وذهب بعض النحويين إلى أنّ "ما" كافة لـ"كي" عن العمل" [23:ص263]، وكذلك ما حكاه عن ابن سيده في قوله: "قال ابن سيده: وقد تدخل عليه اللام، وفي التنزيل العزيز [1:3971/44]: (لِكَيْلًا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ) سورة الحديد، من الآية 23. [26:73/7] وقول ابن منظور: "وربما حذفوا كي اكتفاء باللام" [1:3971/44] وفي ذلك دليل -أيضاً- على نصب هذه الأداة للفعل المضارع، وعدم جرها للاسم.

القول في المفعولات وعددها:

قال النحويون: "المفعولات على وجوه في باب النحو: فمفعول به كقولك أكرمتُ زيداً، وأعنتُ عمراً وما أشبهه، ومفعول له، كقولك: فعلتُ ذلك حذارَ غضبك، ويسمى هذا مفعولاً من أجل أيضاً، ومفعول فيه وهو على وجهين: أحدهما الحال، والآخر في الظروف، فأما الظرف فكقولك: نمتُ البيت وفي البيت، وأما الحال، فكقولك ضرب فلانٌ راكباً، أي: في حال ركوبه، ومفعول عليه، كقولك علوتُ السطح، ورقبتُ الدرجة، ومفعول بلا صلة، وهو المصدر، ويكون ذلك في الفعل اللازم والواقع كقولك حفظتُ حفظاً وفهمتُ فهماً، واللازم كقولك انكسر انكساراً" [1:3439/38]، وتسمية ابن منظور للمصدر مفعولاً بلا صلة دليل لصحة المفعولية عليه، وهو ما سُمِّي المصدر، "أما تسميته المطلق، فلأنه غير مقيد بشيء كسائر المفعولات كقيد المفعول به (بالباء)، والمفعول فيه (بفي)، والمفعول له (باللام)، والمفعول معه (بمع)" [24:ص41]، [11:169/2]. وفي مصطلح الحال الوارد في النصّ عدده سببويه جزءاً من المفعول فيه [14:391/1] ولعله لتضمنه معنى "في"، وقد جعله النحاة من الملحقات بالمفاعيل، لأنه يُبين هيئة الفاعل، أو المفعول به، نحو: "ضربتُ زيداً قائماً" [24:ص50]، والذي يُلاحظ من النصّ

أنَّ ابنَ منظورٍ لم يذكر (المفعول معه) ضمن المفاعيل، ووَضَعَ بدلاً عنه المفعول عليه، وفي تسميته للفعل الواقع بهذا الاسم تأثرٌ بالكوفيين الذين أطلقوا عليه هذا الاسم [25: ص180].

الخاتمة:

وبعد، فالموضوع الذي درسناه، هو " من مسائل النحو في معجم لسان العرب وآراء النحويين فيها، فإن أصابَ هذا البحثُ فيما ذهب إليه من عرض قضايا، فذلك فضلٌ من الله ونعمة نحمدُهُ ونشكرُهُ عليها، وإن أخطأ فذلك من أنفسنا والشيطان، ومنطق الإنسان التَّقْصِير، وحسبنا أنَّها محاولةٌ لدراسةٍ موضوعٍ نحوي من وجهةٍ نظرٍ رأينا أنَّها ستكونُ نواةً لدراسةٍ هذه المسائل وعرض آراء النحويين وحججهم في معجم لغوي كبيرٍ كلسان العرب، ومن نتائج البحث التي خرج بها بعد عرض مادته:

- أنَّ ابنَ منظورٍ استفادَ كثيراً من المعاجم التي صرَّحَ بأنها مصدر مادته اللغوية في كثير من المسائل النحوية وجعلها نواةً لآرائه النحوية.
- استفادَ ابنَ منظورٍ من تنوع المناهج اللغوية المختلفة لمصادر معجمه في تعدد الآراء النحوية للمسائل الواردة فيه.
- أعطى ابنُ منظورٍ كلَّ مسألةٍ نحويةٍ - ذكرها في معجمه - حقها من الحديث والاستشهاد لها من القرآن والشعر العربي.
- أنَّ ابنَ منظورٍ كوفي المذهب في اختياراته النحوية مع مخالفته له في بعضها.
- ربط ابنَ منظورٍ المعنى اللغوي للألفاظ بالمسائل النحوية كما نلاحظ ذلك في حديثه عن الأسماء الستة أصلها، وتثنيها، وجمعها، وإعرابها.
- العاملُ عند ابنَ منظورٍ لفظي فقط، ولا وجود للعامل المعنوي في حديثه عن ذلك.
- من المصطلحات النحوية التي استخدمها ابنَ منظورٍ كان كوفي الوضع، ومن ذلك: "الفعل الواقع".
- لم يذكر ابنَ منظورٍ "المفعول معه" ضمن المفعولات، واصطاح لبعضها اسماً آخر، ومن ذلك "المفعول بلا صلة" إشارةً إلى المفعول المطلق، كما اصطاح مفعولاً خامساً لها، وهو: "المفعول عليه".
- عدَّ الحال المتضمن معنى "في" نوعاً من المفعول فيه.

((هذا البحث تمَّ دعمه من خلال البرنامج البحثي العام بعمادة البحث العلمي - جامعة الملك خالد - المملكة العربية السعودية، رقم المشروع، "43 - 42"))

CONFLICT OF INTERESTS**There are no conflicts of interest****مصادر البحث ومراجعته****- القرآن الكريم**

- [1] ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، القاهرة، دار المعارف، (طبعة جديدة محققة).
- [2] خير الدين الزركلي، الأعلام، لبنان، دار العلم للملايين، ط15، (2002)
- [3] صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، أعيان العصر وأعيان النصر، تحقيق: علي أبو زيد وآخرين، دمشق، دار الفكر المعاصر، ط1، (1418هـ، 1998م).
- [4] شهاب الدين أحمد بن علي بن حر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، بيروت، دار الجيل، (1414هـ، 1993م).
- [5] علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، القاهرة، مصر، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، (2004).
- [6] الجوهري، إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط41، (1990م).
- [7] إبراهيم أنيس، وآخرون، المعجم الوسيط، القاهرة، دار إحياء التراث العربي، ط2، (1392)ـ.
- [8] ابن جنبي، أبو الفتح عثمان بن جنبي، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، مصر، المكتبة العلمية، (د.ت)،
- [9] الشيخ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، راجعه ونقحه: محمد عبد المنعم خفاجة، بيروت، لبنان، منشورات المكتبة العصرية، ط، (1414هـ، 1993م).
- [10] عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي، بيروت، لبنان، عالم الكتب، ط1، (1407هـ، 1987م).
- [11] بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار التراث، (1400هـ، 1980م).
- [12] ابن مالك محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، متن الألفية، بيروت، لبنان، المكتبة الشيعية، (د.ت).
- [13] إبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة في الكافية، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، وسليمان بن إبراهيم العايد، والسيد تقي، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط1، (1428هـ، 2007م).
- [14] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط3، (1412هـ، 1992م).
- [15] محمد بن عبد الله بن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، ط1، (1410هـ، 1990م).

- [16] السيوطي، جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1 (1418هـ، 1998م).
- [17] العجاج، ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريش الأصمعي، عنى بتحقيقه: عزة حسن، لب، سورية، دار الشرق العرب، (1416هـ، 1995م).
- [18] بدر الدين بن محمود بن أحمد بن موسى العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، تحقيق: علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، القاهرة، مصر العربية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، (1431 هـ - 2010 م).
- [19] ابن جنى، أبو الفتح عثمان بن جنى، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحلیم النجا، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار سركين للطباعة والنشر، ط2 (1406هـ، 1986م).
- [20] أبو البركات كمال الدين بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن سعيد الأنباري، الإتنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد، راجعه، الدكتور، رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1 (2002).
- [21] خالد الأزهرى، شرح العوامل المائة الجرجانية، مصر، دار المعارف، (د.ت).
- [22] أبو البقاء موفق الدين بن يعيش الموصلي، شرح المفصل، مصر، إدارة المطبعة المنيرية، (د.ت).
- [23] الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، (1413هـ، 1992م).
- [24] الزمخشري، شرح الأنموذج في النحو، بشرح الأردبيلي جمال الدين محمد بن عبد الغني، حققه وعلق: حسني عبد الجليل يوسف، القاهرة، مكتبة الآداب، (1990م).
- [25] عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، الرياض، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط1، (1401هـ - 1981م).
- [26] ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1421هـ - 2000م).